القاضي عياض: حياته وآراءه في علم الحديث
Qāzi Ayāz: His Life and Views about Hadith

د. تاج الدين الأزهري *

ABSTRACT:

Qāzi Ayāz was one of the great scholars in the Knowledge of Hadith. He enjoys a unique status in his memory, narration and understanding of Hadith. He has vast knowledge of chains of Hadith, its transmitters, and their biographies. For acquiring this high position he always travelled to get the Hadith from its well-known experts, and used utmost care in getting the authentic chains of transmitters, so much so that he is considered an authority among the great scholars of Hadith.

The methodology of Ayāz in the science of the transmission of Hadith is based upon research, accuracy and authentication of the text. He considers the science of transmission and narration. The origin and essence in authenticating the Hadith. He was strict in the criticism of the text of Hadith and emphasized on the narration of the Prophet's words instead of allowing the narration of the meanings, unlike the other scholars of Hadith.

Hence he held some special views, due to his long experience in Hadith. Some of his views are about:

* الأستاذ المشارك ورئيس قسم الحديث وعلومه بالجامعة الإسلامية العالمية – إسلام آباد.

- *The comparison with the original hearing.*
- *The appropriate age while transmitting Hadith to others.*
- *The omitting of repeated words in Hadith.*
- *The usage of the marks of dialect in the text of Hadith.*
- *The permission in narration of those Hadith about which he himself does not have permission.*

كانت حياة القاضي عياض موزعة بين القضاء والإقراء والتأليف، غير أن الذي أذاع شهرته وخلّد ذكره هو مصنفاته التي بوّأَتْه مكانة رفيعة بين كبار الأئمة في تاريخ الإسلام، وحسبك مؤلفاته التي تشهد على سعة العلم وإتقان الحفظ، وجودة الفكر، والتبحر في فنون مختلفة من العلم.

وكان القاضي عياض في علم الحديث الفذّ في الحفظ والرواية والدراية، العارف بطرقه، الحافظ لرجاله، البصير بحالهم؛ ولكي ينال هذه المكانة المرموقة كان سعيه الحثيث في سماع الحديث من رجاله المعروفين والرحلة في طلبه، حتى تحقق له من علو الإسناد والضبط والإتقان ما لم يتحقق إلا للجهابذة من المحدّثين، وكان منهج عياض في الرواية يقوم على التحقيق والتدقيق وتوثيق المتن، وهو يعد النقل والرواية الأصل في إثبات صحة الحديث، وتشدد في قضية النقد لمتن الحديث ولفظه، وتأويل لفظه أو روايته بالمعنى، وما يجره ذلك من أبواب الخلاف.

وطالب المحدث أن ينقل الحديث مثلما سمعه ورواه، وأنه إذا انتقد ما سمعه فإنه يجب عليه إيراد ما سمعه من التنبيه على ما فيه؛ أي أنه يروي الحديث كما سمعه مع بيان ما يَعِنُّ له من تصويب فيه، دون قطع برأي يؤدي إلى الجرأة على الحديث، ويفتح باباً للتهجم قد يحمل صاحبه على التعبير والتصرف في الحديث بالرأي. وكانت له آراء خاصة وصل إليها بسبب اشتغاله بهذا الفن مدة طويلة. فنظراً لهذا قسمت مقالي هذا إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: حياته :

المبحث الثاني: مؤلفاته في علم الحديث

المبحث الثالث: آراءه في علم الحديث

المبحث الأول:"حياته"

نسبه:

هو الإمام الحافظ القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون بن موسى بن عياض بن محمد بن عبدالله بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي.[1]

وقال ابن الأبار[2] في معجمه: هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض بن محمد بن موسى بن عياض اليحصبي.[3]

وقال ابن خلكان[4] مثل ما قال ابن الأبار، غير أنه سمى جد والد القاضي عياض (عمر) من غير واو.[5]

ويروي المقري[6] في أزهار الرياض عن الشيخ أبي القاسم بن الملجوم تلميذ القاضي عياض: أن القاضي عياض عند انصرافه من سبته قاصداً الحضرة المراكشية زارهم في دارهم –بمدينة فاس– فسأله ابن الملجوم عن نسبه فقال له القاضي: "إنما أحفظ عياض بن موسى بن عياض بن عمرون بن موسى بن عياض. وأحفظ بعد ذلك محمد بن عبدالله بن موسى بن عياض، ولا أعرف أن محمداً هذا أبو عياض أو بينهما أحد".[7]

ويقول ابنه محمد[8] في الجزء الذي ألفه للتعريف بوالده: هو القاضي عياض بن موسى بن عياض بن عمرون بن موسى بن عياض بن محمد بن عبدالله بن موسى بن عياض اليحصبي.[9]

وما ذكره ابنه محمد هو الصحيح، ويقرب منه ما رواه المقري عن تلميذه ابن الملجوم المتقدم ذكره.

وما قاله ابن عياض في نسب أبيه قد اعتمده كثير من المحققين الذين ترجموا للقاضي، كمعاصره وتلميذه ابن بشكوال في الصلة،[10] وابن الخطيب[11] في الإحاطة في أخبار غرناطة، والمقري في أزهار الرياض، وابن فرحون[12] في الديباج المذهب وغيرهم.[13]

أصله:

ينتسب القاضي عياض إلى يحصب، وهي قبيلة من حمير سميت باسم جدهم يحصب بن مالك بن زيد بن سهل بن عمرو بن قيس بن معاوية بن جشم بن عبد شمس بن وائل بن غوث. وينتسب إليها قوم كثيرون نزل بعضهم بالشام وبعضهم بمصر[14] وبعضهم

بالأندلس بعد الفتح وبهم سميت القلعة المعروفة بيحصب بالأندلس، من باب تسمية المكان بمن نزل فيه.

فالقاضي عياض عربي الأصل والسلالة، عريق في حمير. ويلتقي نسبه بالإمام مالك بن أنس.

مولده:

أجمع المترجمون للقاضي عياض على أن مولده كان في سنة ست وسبعين وأربعمائة[15] من الهجرة، وعلى وجه التحديد في منتصف شهر شعبان.[16] ولم أرَ من شذ أو خرج عن هذا الإجماع. وفي هذا القول يقول ابن بشكوال: كتب لي القاضي عياض بخطه يذكر أنه ولد في منتصف شعبان سنة ست وسبعين وأربعمائة،[17] ويذكر ابنه محمد أن والده ولد في النصف من شعبان سنة ست وسبعين وأربعمائة، وأنه رأى ذلك مكتوباً بخط والده.

هذا الاتفاق على تحديد مولد القاضي باليوم، ليس غريباً، فهذا ما يلاقيه الدارس لحياة هذا الإمام، فالكثير من تواريخ ارتحاله ومقامه ودخوله بعض المدن محددة ويكاد يتم عليها إجماع المترجمين وأهل التاريخ. مما يدل على سمو مكانته وسعة شهرته. ولعل اهتمام الناس بالقاضي دعاهم أن يدونوا ذلك عنه في حياته.

وقد ولد القاضي في التاريخ المذكور بسبتة، ويحسن بنا في هذا المقام أن نعرف بمكان ولادته ومسقط رأسه هذا، الذي به نشأ وترعرع ونبغ.

سبتة مكان مولد القاضي ووطنه:

مدينة سبتة التي ولد بها قاضينا عياض، قديمة ضاربة في القدم. وقد اختلف الناس في سبب تسميتها بهذا الاسم، فقيل لانقطاعها في البحر من قولهم سبت النعل إذا قطعتها، وقيل لأن أول من اختطها هو سبت بن سام بن نوح عليه السلام، وإلى القول الأخير يشير لسان الدين بن الخطيب الغرناطي في قصيدة له إذ يقول:

حُييتِ يا مختط سام بن نوح   بكل مزن يَغتدي أو يروح

مغني أبو الفضل عياض الذي   أصبحت بريَّاه رياض تفوح[18]

ولا شك أن السبب الأخير ضعيف وغير مقبول، والسبب الأول لا يستبعد، وهو محتمل.

تقع سبتة على مضيق جبل طارق من ناحية المغرب وفي ملتقى البحر الأبيض المتوسط مع المحيط الأطلسي، وموقعها هذا جعل لها منذ القدم أهمية كبيرة، ومميزات خاصة، حتى أن بعض الفقهاء يذكر بشأن سبتة حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد زعموا أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "إن في أقصى المغرب على ساحل من سواحل البحر مدينة تسمى سبتة، أسسها رجل صالح اسمه سبت، واشتق لها اسماً من اسمه، ودعا لها بالنصر والظفر، فما رامها أحد بسوء إلا رد الله بأسه عليه.[19]

ويقول العلامة ابن خلدون أن سبتة كانت من الأمصار القديمة قبل الإسلام، وكانت منزل ملك غمارة، ولما زحف إليها موسى بن نصير بجيش الفتح، صانعه بالهدايا وأذعن للجزية فأقره عليها، واسترهن ابنه وأبناء قومه. ولما هلك استولى المسلمون على سبتة صلحاً فعمروها.[20]

ولأهمية سبتة من حيث الموقع والتاريخ، فقد اهتم بها الفاتحون وكانت محط أنظارهم، وموضع اهتمامهم.

وقد كان أهل سبتة في غاية الذكاء والفطنة والمعرفة، حتى اشتهروا بذلك وعرفوا به،[21] وتروى عنهم حكايات تدل على مبلغ فطنتهم. وفي سبتة هذه ولد إمامنا القاضي عياض.

نشأة القاضي عياض:

نشأ القاضي عياض في سبتة في بيت علم ودين. وتلقى العلم – أول ما تلقاه– عن شيوخها.

فبدأ يحفظ كتاب الله حتى أتقنه، ثم طلب الحديث والفقه وتتلمذ على أعلام سبتة في وقته، كالقاضي أبي عبدالله بن عيسى التميمي،[22] الذي يقول عنه القاضي: لازمته كثيراً للمناظرة عليه في المدونة والموطأ، وسماع المصنفات، فقرأت وسمعت عليه بقراءة غيري كثيراً وأجازني روايته.

وتتلمذ أيضاً على الفقيه أبي إسحاق بن جعفر اللواتي المعروف بابن الفاسي[23] وشيوخه بها كثيرون.[24]

وكانت سبتة مغشى كثير من العلماء الذين يجتازون بها، سواء الوارد من الأندلس للمغرب، أو القادم من المشرق إلى المغرب. وقد تتلمذ القاضي عياض على كثير من هؤلاء أيضاً.

وعن نشأة القاضي عياض يقول ابنه: "نشأ أبي على عفة وصيانة، مرضي الحال، محمود الأقوال والأفعال، موصوفاً بالنبل والفهم والحذق، طالباً للعلم، حريصاً عليه، مجتهداً في طلبه، معظماً عند الأشياخ من أهل العلم وكثير المجالسة لهم، والاختلاف إليهم، إلى أن برع أهل زمانه، وساد جملة أقرانه، وكان من حفاظ كتاب الله مع القراءة الحسنة والصوت الجهير والنغمة العذبة، والحظ الوافر في تفسيره.[25]

ولما استوفى القاضي عياض الثلاثين من عمره أصبح عالماً قد أخذ من كل فن بطرف، ولكنه لم يقتنع بذلك فهم بالرحلة للمزيد من السماع والمزيد من الشيوخ، الذين أخذ عن بعض تلاميذهم، فرأى أن يرحل إليهم ليسمع منهم بغير واسطة طلباً لعلو السند وتحقيق العلم.

شيوخه:

الذين كتبوا عن القاضي عياض، وصفوه بأنه عني بلقاء الشيوخ والأخذ عنهم.[26]

وقد أخذ القاضي أولاً عن شيوخ أهل بلده سبتة كالفقيه أبي إسحاق بن الفاسي، ومحمد بن عيسى التميمي، وغيرهم، كما لقي من العلماء الذين كانوا ينزلون سبتة في أسفارهم، ومن هؤلاء شيخه أبو بكر بن العربي.

وأخذ القاضي بقرطبة عن القاضي أبي عبدالله محمد بن علي بن حمدين وأبي الحسين بن سراج، وأبي محمد بن عتاب، وابن رشد، وأبي الحسن بن مغيث، وأبي القاسم بن النحاس، وأبي الوليد بن هشام بن أحمد العواد، وأبي بحر الأسدي وغيرهم من أعلام قرطبة.[27]

كما أخذ بمرسية عن القاضي الحافظ الشهير أبي علي الحسين بن محمد الصدفي الذي اعتمد عليه، وكان له أثر واضح على منهج القاضي.

وهناك شيوخ للقاضي عياض أخذ عنهم عن طريق الإجازة مثل:

1- الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الغساني.[28]

2- وأبو عبدالله المازري.[29]

3- أبو طاهر أحمد بن محمد السلفي.[30]

4- القاضي أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن أحمد محمد بن عبدالله بن رشد الفقيه، ذكره ابن بشكوال.

5- والشيخ أبو عبدالله محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم التجيبي الشهير بابن الحاج قاضي الجماعة بقرطبة.

6- وأبو بكر محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن أحمد بن العربي المعافري الإشبيلي، وكان من أهل التفنّن في العلوم متقدماً في المعارف كلها.

7- وأبو عبدالله بن أحمد بن التغلبي؛ وهو محمد بن علي بن محمد بن عبدالعزيز ابن أحمد التغلبي.

8- وأبو بكر بن عطية الفقيه الحافظ.

9- والشيخ الإمام النحوي الأديب اللغوي أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي، نزيل بلنسية.

10- والشيخ أبو على الجياني، وهو حسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني، رئيس المحدثين بقرطبة، وليس هو منها، وإنما نزلها أبوه في الفتنة، وأصله من الزهراء.

11- والقاضي الشهير أبو على الصدفي؛ وهو حسين بن محمد بن فيُّرهْ ين حَبُّون ابن سكرة.

12- والقاضي أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن بن علي بن سعيد بن عبدالله ابن شِيْرين الجذامي، من أهل مُرْجيق – حصن من حصون شِلبْ.

وإذا تتبعنا أشياخ القاضي بالتعريف لم يسع ذلك هذا الموضوع.

تلاميذه:

تلاميذ القاضي عياض كثيرون، فقد أجلسه أهل بلده سبتة للمناظرة عليه في المدونة وهو ابن نيف وثلاثين سنة، وصار مقدم فقهاء سبتة. ثم لما عين القاضي في منصب القضاء ونقل إلى غرناطة اجتمع الناس عليه، وسمعوا منه الكثير، وخاصة كتابه الموسوم بالشفا.

وصفات القاضي عياض وعلى رأسها علمه، وحلمه، وتقواه، وتواضعه الجم، جعلته قريباً للقلوب، حبيباً للأنفس، مما جعل حلقات علمه تتسع في سبتة وفي غرناطة.

والقاضي بعد صرفه عن قضاء غرناطة مكث بقرطبة قليلاً فأخذ عنه بها بعض أهلها، وفي ذلك يقول تلميذه ابن بشكوال: "قدم علينا قرطبة فأخذنا عنه بعضاً مما عنده".

وقد تتلمذ على القاضي كثيرون منهم: خلف بن بشكوال[31] وأحمد بن عبدالرحمن الصقر الأنصاري،[32] وأحمد بن علي بن حكم المعروف بأبي جعفر، ويحيى بن محمد بن غاز،[33] وعلي بن عتق بن مؤمن، وعمر بن أحمد الأنصاري، ومحمد بن خير بن عمر اللمتوني الإشبيلي صاحب المشيخة المعروفة بمشيخة الإشبيلي،[34] وأحمد بن عبدالرحمن بن مضاء اللخمي ومحمد بن الحسن الجايري.

ومما يلاحظ الدارس أن أشهر تلاميذ القاضي عياض هم أهل طبقته ومعاصروه ولذلك نجدهم يقاربونه في السن، ومنهم من أخذ معه عن شيخ واحد. مثل ابن بشكوال وابن خير الإشبيلي.

وفاته:

اتفق المؤرخون لحياة القاضي عياض والمترجمون له على أنه توفي في عام أربع وأربعين وخمسمائة هجرية. وعلى وجه التحديد في يوم الجمعة السابع من جمادي الأخيرة[35] من العام المذكور. وهذا التاريخ يوافق عام 1149م.

كما اتفقوا على أنه توفي بمراكش، ودفن بها بباب أيلان داخل مدينة مراكش،[36] قال ابنه: (دفن بباب أيلان داخل الدور قدس الله ضريحه).[37]

وقال ابن خلكان في ترجمته للقاضي عياض: (وتوفي بمراكش في السابع من جمادي الأخيرة، وقيل في شهر رمضان سنة أربع وأربعين وخمسمائة رحمه الله تعالى، ودفن بباب أيلان داخل المدينة).[38]

المبحث الثاني- مؤلفاته في علم الحديث:

كان القاضي عياض موسوعة في المعارف الإسلامية كلها. بل والعربية فهو المحدث الراوي، وهو الفقيه القاضي، وهو المؤرخ، وهو الشاعر والناثر، وهو أديب والخطيب.

وهذا كله لا يستغرب منه، فقد كانت هناك المؤهلات والظروف التي هيأها الله لتجعل من القاضي عياض شخصية فذه.

فمن ذلك أن القاضي كان يتمتع بذكاء نادر وشهد به كل من ترجم له، وفي حياة القاضي شواهد تؤكد هذه الموهبة.

كما أنه عاش في سبتة وهي ملتقى طرق المغرب والأندلس، فكل قادم للمغرب من الأندلس يحط رحاله بها بعد خروجه من البحر، وقد يبقى بها أياماً. وكذلك كل قاصدٍ للأندلس من المغرب يحط الرحال بسبتة قبل دخوله البحر، الأمر الذي جعل سبتة ملتقى ثقافة وعلم. وقد نهل القاضي من النازلين بسبتة واستفاد من علومهم وهو في مشيخته (الغنية) يحدثنا عن كثير من أعلامهم الذين لقيهم حين قدومهم سبتة مثل شيخه أبي علي الصدفي، وشيخه ابن العربي. ومن هؤلاء وأمثالهم كون القاضي معارفة الواسعة في الحديث، والفقه، والتاريخ، والعربية ثم كانت رحلته الجادة للأندلس التي استزاد فيها علماً على علم.

يضاف لكل هذا، اشتغاله بالقضاء، وملازمته للمطالعة والدرس. فالقضاء مكان مسألة. ولذلك نجده يحرر كتباً في الأجوبة، منها أجوبة عما نزل أيام قضائه، وأجوبة القرطبيين.

والقاضي قد ألف في الحديث وعلومه، وألف في الفقه والأحكام، وألف في التاريخ والتراجم.

ونذكر هنا ثمانية مؤلفاته في الحديث وعلومه مع تعريف مختصر عن الكتاب.

ألف القاضي في الحديث وعلوم ثمانية كتب، ففي الحديث ألف: مشارق الأنوار على صحاح الآثار، وإكمال المعلم بفوائد مسلم، وبغية الرائد بما في حديث أم زرع من الفوائد، والشفاء بتعريف حقوق المصطفى.

وفي علوم الحديث ألف في المصطلح كتابه الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع وفي الرجال ألف مشيخته (الغنية) ومشيخة شيخه الصدفي، وألف ترتيب المدارك لمعرفة أعيان مذهب مالك. فلنتكلم على هذه الكتب هذا بإختصار.

1- مشارق الأنوار على صحاح الآثار:[39]

وهو كتاب جليل تولى فيه القاضي تصحيح الأوهام والأغلاط الواقعة في بعض روايات الموطأ والصحيحين، مع شرح ما في هذه الأصول من الغريب، وبيان المشتبة من الأسماء والكني والأنساب. مع التنبيه عن الأوهام والتصحيفات التي وقعت في بعض روايات هذه الأصول.

والكتاب مطبوع في مجلدين كبيرين، وقد طبع أولاً بفاس على نفقة السلطان عبدالحفيظ في المطبعة المولوية عام 1328هـ.

2- إكمال المعلم بفوائد مسلم: [40]

وهو شرح للقاضي عياض على صحيح مسلم، أكمل به شرح شيخه أبي عبدالله المازري المسمى بالمعلم.

يقع الإكمال في تسعة وعشرين جزءاً بتجزئة السابقين على ما ذكره المقري.

3- بغية الرائد بما في حديث أم زرع من الفوائد: [41]

وهو شرح لحديث أم زرع، بين فيه الحديث وبين الفروق بين هذه الروايات، ثم شرحه وأوضح ما فيه من الغريب، والإعراب، وما يستفاد منه في الأحكام الشرعية، ثم عقد فصلاً في آخره تكلم فيه عن النواحي البلاغية في حديث أم زرع.

4- الشفاء بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم: [42]

وهذا هو أشهر كتب القاضي عياض على الإطلاق، حتى قيل: لو لا الشفاء ما ذكر عياض، والحقيقة أنه من أشهر الكتب الإسلامية.

والشفاء يقع في ستة أجزاء على ما قاله ابنه محمد، وهذا بالطبع على تجزئة السابقين، أم اليوم فقد طبع الكتاب في جزءين في أغلب طبعاته.

والشفاء من كتب القاضي التي درسها في حياته لعدد لا يُحصى من الناس، وكتب عنه، وطارت نسخة في الآفاق، وكتب الله له القبول فشرح بشروح تجاوزت الثلاثين شرحاً ما بين مختصر ومبسوط. وقرأه الناس تبركاً واستشفاءَ فكتب الله الشفاء ببركته لقارئيه. وبلغ عظم الشفا عند أهل المغرب، أن الجند في الجزائر كانوا يحلفون عليه عند تأدية الخدمة العسكرية.

والحقيقة أن الكتاب نسج على غير منوال، وجمع فيه مؤلفه غرر العلم، وقد طبع الشفا في كل أنحاء العالم الإسلامي تقريباً، تارة متناً مجرداً، وتارة مشروحاً.

5- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع:[43]

ويعتبر الإلماع أول كتاب ألف في هذا الموضوع في المغرب، بل هو قبل مقدمة ابن الصلاح، ويأتي في الترتيب التاريخي بعد كتب الخطيب البغدادي. فهو من أقدم مراجع مصطلح الحديث، خاصة في طرق الرواية وطرق كتابة الحديث وضبطه.

وهذا الكتاب على أهميته، كان طيّ النسيان إلى وقت قريب حتى أخرجه الأستاذ السيد أحمد صقر محققاً، وقد طُبع في القاهرة عام 1389هـ- 1970م.

6- الغنية:

وهي مشيخة القاضي عياض، جمع فيها تراجم شيوخه وسماعاته عليهم، وقد نيفوا على مائة شيخ، وتعتبر من المشيخات العظيمة التي تصور حال طبقة من العلماء عاشوا في زمان واحد. وفي ترجمة القاضي لكل شيخ من شيوخه يذكر ما أخذه عنه سماعاً أو إجازة.

7- المعجم في شيوخ ابن سكرة الصدفي:[44]

هذا الكتاب من مؤلفات عياض المفقودة، وهو كتاب ترجم فيه لشيوخ شيخه الصدفي. قال ابنه: يقع في سفر، وقد ذكره المقري في أزهار الرياض، وكذلك حاجي خليفة في كشف الظنون،[45] والبغدادي في هدية العارفين.[46]

8- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك:

وهذا كتاب ضخم في طبقات المالكية، ويعتبر كتاب تراجم جمع فيه القاضي بين طريقة المترجمين وطريقة المحدثين في علم الرجال. وقد طُبع الكتاب مرتين: مرة في بيروت بتحقيق الدكتور أحمد بكير محمود الأستاذ بكلية الزيتونة بتونس، وهي طبعة ينقصها الكثير لذلك لم يرض عنها العلماء بالمغرب. والمرة الأخرى بالمغرب وقد طبع منها حتى الآن أربعة أجزاء طبعتها –محقَّقَة– وزارة الثقافة والشئون الإسلامية بتوجيه من جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب.

المبحث الثالث –آراء القاضي عياض في علم الحديث:

لقد كان للقاضي عياض آراء كثيرة واجتهادات جمة في علم الدراية، تناقلها الناس عنه، وكانت له مواقف خاصة من مسائل خلافية بين علماء المصطلح.

فالقاضي رأيناه يناقش الرامهرمزي وينتقده في سن التصدي للرواية. وقد خالف الخطيب البغدادي وشيخه البرقاني،[47] وأبو إسحاق الإسفرائيني[48] في لمقابلة بأصل السماع. وغير ذلك من اجتهادات القاضي التي أعرب بها.

ونحن في هذا المبحث نذكر بعض آراء القاضي واجتهاداته موضحين أثرها على من بعده من علماء الدراية، ومن ذلك نذكر:

- رأية في المقابلة بأصل السماع.
- ورأيه في سن التصدي لإسماع الحديث.
- ورأيه في ضرب الحرف المكرر.
- ورأيه في شكل نصوص الأحاديث.

- واختياره في تصحيح الأخطاء الواقعة في بعض المتون.

- رأيه في إجازة ما لم يتحمله المجيز.

- وموقفه من رواية الحديث بالمعنى.

1- رأيه في المقابلة بأصل السماع:

من أصول التحقيق والضبط عند علماء الحديث مقابلة الطالب ما سمعه وكتبه بنسخة شيخه التي أسمعه منها، حتى تحصل له السلامة من الوهم والخطأ والتحريف في نقل السنة.

وهي عندهم شرط، فلا تصح الرواية للطالب من كتابه الذي لم يقابله. وتسامح بعضهم فيها ولكنه شرط شروطاً للرواية من الكتاب الذي لم يقابل بأصل السماع.

والقاضي عياض قال في هذه المسألة في الإلماع (وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعينة ولا بد منها. ولا يحل للمسلم التقي الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه، أو نسخة تحقق ووثق بمقابلتها بالأصل، وتكون مقابلته لذلك مع الثقة المأمون ما ينظر فيه. فإذا جاء حرف مشكل نظر معه حتى يتحقق ذلك. وهذا كله على طريق من تسامح في السماع، وعلى من يجيز إمساك أصل الشيخ عليه عند السماع. إذا لا فرق بين إمساكه عند السماع أو عند النقل لأنه تقليد لهذا الثقة لما في كتاب الشيخ.

أما على مذهب من منع من ذلك من أهل التحقيق، فلا تصح مقابلته مع أحد غير نفسه ولا يقلد سواه، ولا يكون بينه وبين كتاب الشيخ واسطة، كما لا يصح ذلك عنده في السماع. فليقابل نسخته مع الأصل بنفسه حرفاً حرفاً حتى يكون على ثقة ويقين من

معارضتها به ومطابقتها له. ولا ينخدع في الاعتماد على نسخ الثقة العارف دون مقابلة، نعم ولا على نسخ نفسه بيده ما لم يقابل ويصحح، فإن الفكر يذهب والقلب بسهو والنظر يزيغ والقلم يطغى.(49)

هذا هو اختيار القاضي في المقابلة نراه في منتهى التشدد والحرص وعدم التسامح في الرواية.

ورأي القاضي هذا مخالف لما هو مروي عن أبي إسحاق الإسفرائيني، وأبي بكر الخطيب، وشيخه البرقاني، والعلامة ابن الصلاح. الذي حكى في مقدمته أن الإسفرائيني سئل عن جواز رواية لمن لم يعارض كتابه بالأصل فأجاز ذلك.

وحكي ذلك أيضاً عن الحافظ أبي بكر الخطيب غير أنه يشترط لجواز ذلك أن تكون النسخة نقلت من الأصل وأن يبين عند الرواية أنه لم يعارض، وحكى عن شيخه أبي بكر البرقاني أنه سأل الإسماعيلي.(50) هل للرجل أن يحدث بما كتب عن الشيخ ولم يعارض بأصله؟ فقال: نعم، ولكن لا بد أن يبين أنه لم يعارض. قال: وهذا هو مذهب أبي بكر البرقاني فإنه روى لنا أحاديث كثيرة، قال: فيها أخبرنا فلان ولم أعارض بالأصل.

ويقول ابن الصلاح تعليقاً على رأي الإسماعيلي، والخطيب وشيخه البرقاني، ولا بد من شرط ثالث وهو أن يكون ناقل النسخة من الأصل غير سقيم النقل بل صحيح النقل قليل السقط.(51)

وقد حكى قول هؤلاء الأئمة الإمام السيوطي في التدريب ثم قال: وأما القاضي عياض فجزم بمنع الرواية عند عدم المقابلة وإن اجتمعت الشروط.(52)

وأرى أن رأي القاضي نابع من اهتمامه بالاحتياط في ضبط المرويات، وفي رأيه سد لباب قد يتساهل فيه من لا يتقنه.

2- رأي القاضي في سن التصدي لإسماع الحديث:

اختلف العلماء في العمر الذي يستحب فيه للعالم التصدي للتحديث والانتصاب للرواية.

وقد قال الإمام أبو محمد بن خلاد الرامهرمزي: (الذي يصح عندي من طريق الأثر والنظر في الحد الذي إذا بلغه الناقل حسن به أن يحدث هو أن يستوفي الخمسين لأنها منتهى الكهولة وفيها مجتمع الأشد.

قال الرامهرمزي: وليس بمنكر أن يحدث عند استيفاء الأربعين، لأنها حد الاستواء ومنتهى الكمال، نبيء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن أربعين. وفي الأربعين تتناهي عزيمة الإنسان وفتوته، ويتوافر عقله ويجود رأيه.)[53]

وقد قال القاضي عياض بعد أن أورد ما قاله الرامهرمزي: واستحسانه هذا لا يقوم على حجة بما قال، وكم من السلف المتقدمين ومن بعدهم من المحدثين من لم ينته إلى هذا السن، ولا استوفى هذا العمر ومات قبله، وقد نشر من العلم والحديث ما لا يحصى. هذا عمر بن عبدالعزيز توفي ولم يكمل الأربعين – وسعيد بن جبير ولم يبلغ الخمسين، وكذلك إبراهيم النخعي. ومالك بن أنس قد جلس للناس ابن نيف وعشرين، وقيل ابن سبع عشر سنة والناس متوافرون، وشيوخه أحياء. وكذلك محمد بن إدريس الشافعي قد أخذ العلم في سن الحداثة وانتصب كذلك.

والقاضي عياض في كلامه هذا ما ينكر على الرامهرمزي تحديده لهذه السن. وقد ذكر القاضي قبل قول الرامهرمزي أن أهل العلم اتفقوا على قبول رواية المسلم البالغ العدل العاقل الضابط لما سمعه، العارف به حين أدائه.

أما متى يستحب الانتصاب والتصدر للحديث فقد اختلفوا في هذا.

والقاضي لا يرى التحديد بالسن في التصدي للرواية، لذلك أنكر على الرامهرمزي تحديده.[54]

وقد دفع ابن الصلاح إنكار القاضي عياض لما قاله الرامهرمزي، وقال: إن ما ذكره ابن خلاد غير مستنكر، وهو محمول على أنه قاله فيمن يتصدى للحديث ابتداء من نفسه من غير براعة في العلم تعجلت له قبل السن الذي ذكره فهذا إنما ينبغي له ذلك بعد استيفاء السن المذكورة فإنه مظنة الاحتياج إلى ما عنده. وأما الذين ذكرهم عياض ممن حدثوا قبل ذلك فالظاهر أن ذلك لبراعة منهم في العلم تقدمت ظهر لهم معها الاحتياج إليهم فحدثوا قبل ذلك، أو لأنهم سئلوا إما بصريح السؤال وإما بقرينة الحال.

ولا شك أن ما قاله ابن الصلاح في شرح مراد الرامهرمزي صحيح متجه.

والقاضي كما قلنا لا يرى التحديد بسن معينة للتصدي.

3- رأيه في ضرب الحرف المكرر:[55]

قد يحدث للذي يكتب الحديث أن يتكرر عنده حرف على سبيل السهو أو الخطأ وسبق القلم، فيكون عنده حرفان أحدهما زائد ولا بد له من أبطاله فأيهما يبطل الحرف الأول أم الثاني؟

اختلف أهل الشأن في هذا قديماً. فقال بعضهم: وفيهم القاضي الرامهرمزي يبطل الحرف الثاني لأن الأول كتب على الصواب فهو أولى بالإبقاء، وأما الثاني فقد كتب على الخطأ وهو مستغنى عنه.

وقال بعضهم إنما المراد من الكتابة القراءة، فأولى الحرفين بالإبقاء أجودهما صورة، .وأحسنهما كتابة لأنه أسهل في القراءة.

ولما جاء القاضي عياض ذكر تفصيلاً حسناً جيداً مقنعاً يدل على براعته وتحقيقه، فقد قال بعد أن حكى قول السابقين:

"وأرى أنا إن كان الحرف تكرر أول السطر مرتين أن يضرب على الثاني لأن لا يطمس أول السطر ويسخم، وإن كان تكرر في آخر سطر وأول الذي بعده، فيضرب على الأول الذي في آخر السطر.

وإن كانا جميعاً في آخر سطر فليضرب على الأول أيضاً، ويقول القاضي في تفصيله: وهذا عندي (يعني التفصيل المذكور) إذا تسارت الكلمات في المنازل، فأما إن كان مثل المضاف والمضاف إليه فتكرر أحدهما فينبغي أن لا يفصل بينهما في الخط، ويضرب بعد على المتكرر من ذلك كان أولاً أو آخراً، وكذلك الصفة مع الموصوف وشبه هذا. فمراعات هذا مضطر إليه الفهم، وربما أدخل الفصل بينهما بالضرب إشكالاً وتوقفاً، فمراعاة المعاني والاحتياط لها أولى من مراعاة تحسين الصورة في الخط".(56)

هذا هو تفصيل القاضي عياض لهذه النقطة، والباحث يرى أن القاضي بلغ ذروة فن التحقيق والضبط عند الكتابة. وفي مراعاة هذه الاعتبارات دلالة على جودة ذهن وسعة أُفُق، وعنايته بكتابة الحديث.

وتفصيله هذا تناقله عنه الناس، فهذا هو العلامة ابن الصلاح يأخذ كلام القاضي ويحسِّنه. وفي ذلك يقول في مقدمته بعد أن ذكر ما قاله الرامهرمزي وغيره، (ثم جاء القاضي عياض ففصل تفصيلاً حسناً".[57]

4- رأيه في شكل نصوص الأحاديث:

شكل نصوص الحديث من الضوابط التي فرضها علماء الحديث واتفقوا على ضرورتها.

واختلفوا في الذي يشكل فقال قوم: (إنما يُشكِّل المُشكِّل) أي الذي قد يلتبس إذا لم يُشكِّل بعضها.

وقال قوم: يجب شكل ما أشكل وما لا يشكل. ومعنى هذا القول أن يشكل جميع نص الحديث، الذي تستلزم الضرورة شكله والذي لا تستلزم.

وقد عبر عن المذهبين الإمام النووي في التقريب بقوله: (ثم قيل إنما يشكل المشكل. ونقل عن أهل العلم كراهة الإعجام والإعراب إلا في الملتبس، وقيل يشكل الجميع).[58]

أما القاضي عياض فقد صوب في الإلماع الشكل لما أشكل وما لم يشكل. قال: (وهذا هو الصواب ولا سيما للمبتدى، وغير المتبحر في العلم فإنه لا يميز ما أشكل مما لا يشكل، ولا صواب وجه الإعراب للكلمة من خطته. وقد يقع النزاع بين الرواة فيها فإذا جاء عند الخلاف وسئل كيف ضبطه في هذا الحرف وقد أهمله بقي متحيراً).

وقد وقع خلاف بين العلماء بسبب اختلاف في الإعراب كاختلافهم في قوله صلى الله عليه وسلم: (ذكاةُ الجنين ذكاة أمه) [59] فالحنفية ترجُح فتح ذكاة الثانية على مذهبها في أنه يذكي مثل ذكاة أمه – وغيرهم من المالكية والشافعية ترجّح الرفع لإسقاطهم ذكاته. [60]

وتصويب القاضي لتعميم الشكل على كل نص الحديث فيه احتياط بالغ له ما يبرره، فنصوص الحديث أولى بالصيانة. وكأنه كان يعلم ما ستؤول إليه الحالة في مثل زماننا هذا الذي ضعف فيه مستوى العربية إلى أدنى الحدود. بل وأصبح المتعلمون يلحنون في كل محفل، فأصبح كل شيء مشكل، ولذا أصبح شكل عموم الحديث هو الحصن أمام اللحن وسوء الفهم.

وقد نقل الإمام السيوطي عن القاضي عياض رأيه هذا في التدريب فقال: (قال القاضي عياض – في شكل الجميع– وهو الصواب ولا سيما للمتبدىء).

وقال العراقي وربما ظن الشيء غير مشكل لوضوحه وهو في الحقيقة محل نظر محتاج للضبط. [61]

وقول العراقي هذا فيه تدعيم لوجهة نظر القاضي. فالحقيقة أن الذي يعتمد على شكل المشكل فقط، ربما أهمل أشياء في الشكل ظنها غير مشكلة، وهي في عين

الحقيقة والواقع مشكلة، فالمشكل وغير المشكل يختلف باختلاف المدارك والأفهام، فالأولى شكل ما يُشكل وما لا يُشكل.

5- اختيار القاضي في تصحيح الأخطاء الواقعة في بعض المتون:

قد يقع في بعض روايات الحديث لحن أو تحريف فماذا يكون العمل في ذلك؟

لقد كان للسالفين تجاه هذا الأمر مذهبان، فمنهم من كان يروي ذلك على ما هو عليه، ومن هؤلاء الإمام محمد بن سيرين وأبو معمر. ومنهم من رأى تغييره وإصلاحه وروايته على الصواب ومن هؤلاء الأوزاعي وابن المبارك.

أما إصلاح الخطأ في الأصل المروى عنه فيرى العلامة ابن الصلاح تركه على ما وقع عليه مع بيان الصواب في الحاشية، فإن ذلك أجمع للمصلحة وأنفى للمفسدة.(62)

أما القاضي عياض فقد حكى أن الذي استمر عليه عمل الأشياخ هو نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها ولا يغيرونها من كتبهم ... ولكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة وفي هوامش الكتب ويقرأون ما في الأصول على ما بلغهم.

هذا ما حكاه القاضي عن الأشياخ، أما اختياره هو فقد عبَّر عنه بقوله: (وحماية باب الإصلاح والتغيير أولى لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن، ويتسلط عليه من لا يعلم، وطريق الأشياخ أسلم من التبيين، فيذكر اللفظ عند السماع كما وقع، وينبه عليه ويذكر وجه الصواب إما من جهة العربية أو النقل).(63)

وهذا في الحقيقة ليس إصلاحاً وإنما هو بيان لما يراه الراوي صواباً.

أما الإصلاح فيرى القاضي أن أحسن ما يعتمد عليه فيه أن ترد تلك اللفظة المغيرة أو المحرفة صواباً في أحاديث أخرى.

فالإصلاح إذا في رأي القاضي ينبغي أن لا يكون إلا بالرواية فحسب، وكل إصلاح بغير ذلك فهو خسارة.

وقد انتقد القاضي من تنكب الطريق وأصلح من غير رواية معتمداً على فكره، وممن انتقدهم شيخه هشام بن أحمد الكناني المنوقشي وعنه قال القاضي: (إنه لكثرة مطالعته وتفننه في الأدب واللغة وأخبار الناس وأسماء الرجال وأنسابهم وثقوب فهمه وحدة ذهنه، جسر على الإصلاح كثيراً، وربما نبّه على وجه الصواب، لكنه ربما وهم وغلط في أشياء من ذلك، وتحكم فيها بما ظهر له.

أو بما رآه في حديث آخر. وربما كان الذين أصلحه صواباً، وربما غلط فيه وأصلح الصواب بالخطأ. وقد وقفنا على أشياء كثيرة من ذلك في الصحيحين له ولغيره ممن سلك هذا المسلك.[64]

فالإصلاح في رأي القاضي عياض واختياره ينبغي أن لا يكون إلا بالرواية فقط.

والذي أراه أن القاضي في اختياره هذا على صواب فسد باب الإصلاح بغير نقل أولى لصيانة الحديث. وقد نقل العلامة ابن الصلاح رأي القاضي هذا في مقدمته حيث قال: (وقد أخبرني بعض أشياخنا عمر أخبره عن القاضي عياض الحافظ بما معناه. وساق رأي القاضي مختصر له).[65]

6- رأيه في إجازة ما لم يتحمله المجيز:

الإجازة من طرق الرواية التي اعتمدها أهل النقل، وهي على أنواع وأضرب قد فصَّل أهل الشأن أنواعها وأضربها هذه ومسائلها.

ومن مسائل الإجازة أن يجيز الشيخ تلميذه في رواية ما لم يتحمله، مثل أن يجيزه رواية صحيح البخاري ويكون الشيخ في ذلك الوقت لم يقرأ ويتحمل صحيح البخاري. فهل تصح هذه الإجازة أم لا؟

يقول القاضي عياض: (هذا لم أر من تكلم عليه من المشايخ، ورأيت بعض المتأخرين والعصريين يصنعونه، وحكى القاضي عن بعض أصحاب يونس بن مغيث[66] قال: كنت في مجلس أبي الوليد يونس بن مغيث فجاءه إنسان فسأله الإجازة له بمجموع ما رواه وما يرويه بعد، فلم يجبه إلى ذلك، فغضب السائل، فنظر إليَّ يونس فقلت للسائل: يا هذا يعطيك ما لم يأخذه؟ هذا محال .... فقال يونس هذا جوابي.

قال القاضي عياض: (وهذا هو الصحيح، فإن المجيز في هذه الحالة يخبر بما لا خبر عنده منه، ويأذن في الحديث بما لم يُحَدَّث به بعد، فمنعه هو الصواب كما قال يونس وصاحبه).[67]

والحقيقة أن العقل والمنطق يرفضان تسويغ هذا الضرب من ضروب الإجازة.

وقد أورد كلام القاضي هذا، العلامة ابن الصلاح في النوع السادس من أنواع الإجازة وقال بعده: (.... وقد أجاز ذلك بعض أصحاب الشافعي والصحيح بطلان هذه الإجازة).[68]

الهوامش

[1]– التعريف بالقاضي عياض: صـ 4.

[2]– ابن الأبار: هو محمد بن عبدالله بن أبي بكر القضاعي المعروف بابن الأبار صاحب المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي توفي سنة 658هـ.

[3]– المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي: صـ 294.

[4]– هو شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان يكنى بأبي العباس له كتاب وفيات الأعيان في التاريخ والتراجم. توفي سنة 681هـ.

[5]– انظر: وفيات الأعيان: جـ 3 صـ 54.

[6]– هو شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني صاحب كتاب نفح الطيب وكتاب أزهار الرياض. وهو عالم أديب توفي سنة 1041هـ.

[7]– أزهار الرياض في أخبار عياض: جـ 1 صـ 23-24.

[8]– هو محمد بن عياض بن موسى عالم متبحر وصاحب كتاب التعريف بالقاضي عياض ولي القضاء بدانية توفي سنة 595هـ.

[9]– التعريف بالقاضي عياض: صـ 4 ، 5.

[10]– أبو القاسم خلف بن بشكوال تلميذ القاضي عياض عالم وأديب، قرطبي، كثير المصنفات منها كتاب الصلة وقد بلغت مؤلفاته خمسين مؤلفاً في مختلف العلوم، توفي سنة 598هـ.

[11]– ذو الوزارتين الفقيه الكتاب أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن سعيد بن عبدالله بن سعيد التلمساني. يلقب بلسان الدين وأمره مشهور. صنف في كثير من العلوم والآداب حتى تيفت مؤلفاته على الخمسين.

[12]– الإمام العلامة برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي، المدني، صاحب الديباج المذهب في طبقات المالكية.

[13]– انظر ترجمة القاضي عياض في تذكرة الحفاظ للذهبي جـ 4 صـ 96، والديباج المذهب صـ 168-169. وشذرات الذهب لابن العماد جـ 4 صـ 138، والصلة لابن بشكوال 430/2،429، وتاريخ الإسلام للذهبي، جـ 13 صـ 768-769.

[14]– أزهار الرياض، جـ 1 صـ 23-24.

15- الديباج المذهب: صـ 177، تذكرة الحفاظ للذهبي، جـ 4 صـ 96، شذرات الذهب لابن العماد، جـ 4 صـ 138، النجوم الزاهرة، جـ 5 صـ 784.

16- التعريف بالقاضي عياض: صـ 5، وفيات الأعيان: جـ 3 صـ ذ54، أزهار الرياض: جـ 1 صـ 29.

17- الصلة لابن بشكوال: جـ 2 صـ 42.

18- أزهار الرياض، جـ 1 صـ 29.

19- اختلف الناس قديماً في هذا الحديث، فقد حدث به الفقيه محمد بن محمد بن يحيى السراج عن جده العلامة أبي زكريا السراج، قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد الغافقي حدثنا محمد بن عبدالله الأزدي حدثنا محمد بن حسن بن عطية، حدثنا ابن غازي، حدثنا أبو الفضل عياض، حدثنا أحمد بن قاسم أبو العباس الصنهاجي شيخ لا بأس به، أنبأنا به أبو علي بن خالد وأبو عبدالله محمد بن عيسى، قالا: حدثنا أبو عبدالله محمد بن علي بن الشيخ، حدثنا وهب بن ميسرة عن محمد بن وضاح عن سحنون عن ابن القاسم عن مالك، عن نافع عن ابن عمر: مدينة بالمغرب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: أنهار مجمع بحري المغرب، وهي مدينة سبت بن سام بن نوح عليه السلام، ودعا لها بالبركة والنصر، فلا يريدها أحد بسوء إلا رد الله دائرة السوء عليه. وقال القاضي عياض في "الغنية" أنا أبرأ من عهدة هذا الحديث. وقال: هذا حديث موضوع وابن الشيخ لا يتهم. ولا أدري من أين دخل عليه هذا. انظر أزهار الرياض: جـ 1 صـ 156-157.

20- العبر وديوان المبتدأ والخبر لابن خلدون: جـ 6 صـ 211.

21- أزهار الرياض: جـ 2 صـ 257.

22- محمد بن عيسى التميمي، أجل شيوخ سبتة، أصله ومولده بفاس، وانتقل أبواه إلى سبتة. كان كثير الرحلة والعلم. حافظاً عارفاً. ولي قضاء سبتة. وقد سجن لأنه رفض قضاء فاس. توفي سنة 505هـ.

23- هو إبراهيم بن جعفر اللواتي يعرف بابن الفاسي من أهل سبتة، كان عالماً بالفقه والحديث مشاركاً في علم الأصول. قرأ عليه القاضي المؤطأ وغريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام. والانتصار للأصيلي. كان قد صحب القاضي ابن سهل. توفي سنة 513هـ.

24- انظر التعريف بالقاضي عياض: صـ 8، وأزهار الرياض: جـ 3 صـ 8.

25- التعريف بالقاضي عياض: صـ 6، وأزهار الرياض: جـ 3 صـ 7.

[26]- الديباج المذهب: صـ 169.

[27]- التعريف بالقاضي عياض: صـ 9، والديباج المذهب: صـ 169.

[28]- شذرات الذهب: جـ 4 صـ 138، والصلة: جـ 2 صـ 430.

[29]- المصدر السابق، جـ 2 صـ 430.

[30]- هو أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السلفي، أبو طاهر، الأصبهاني، سمع من القاسم الثقفي، وكان حافظاً، ديناً، انتهى إليه علو الأسناد. واحد زمانه في علم الحديث. توفي السلفي سنة 576هـ.

[31]- تذكرة الحفاظ للذهبي، جـ 4 صـ 94.

[32]- الديباج المذهب، صـ 48.

[33]- النجوم الزاهرة، جـ 5 صـ 284.

[34]- الصلة، جـ 2 صـ 430.

[35]- الديباج المذهب، 171.

[36]- وفيات الأعيان: جـ 3 صـ 54.

[37]- التعريف بالقاضي عياض: صـ 14.

[38]- وفيات الأعيان، جـ 3 صـ 54.

[39]- ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون جـ 2 صـ 1687، والبغدادي في هدية العارفين، جـ 1 صـ 805، وسماء المشارق الأنوار في أقتفاء صحيح الآثار.

وذكره المقري في أزهار الرياض وابن فرحون في الديباج المذهب، صـ 170.

[40]- انظر: هدية العارفين جـ 1 صـ 805، وكشف الظنون، جـ 1 صـ 557، والديباج المذهب، صـ 170.

[41]- انظر: هدية العارفين بأسماء المؤلفين جـ 1 صـ 805، وكشف الظنون جـ 1 صـ 248، والمقري في أزهار الرياض جـ 4 صـ 21، والديباج المذهب صـ 170.

[42]- انظر: كشف الظنون، جـ 2 صـ 1052، وهدية العارفين، جـ 1 صـ 805، وتذكرة الحفاظ للذهبي، جـ 4 صـ 97، والتعريف بالقاضي عياض، صـ 132.

[43]- انظر: هدية العارفين: جـ 1 صـ 805، وكشف الظنون: جـ 1 صـ 158، والتعريف بالقاضي عياض: 133.

[44]- الديباج المذهب: صـ 170، والنجوم الزاهرة: جـ 5 صـ 84.

45- كشف الظنون: ج 2 صـ 1736.

46- هدية العارض: ج 1 صـ 805.

47- هو أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب المشهور بأبي بكر البرقاني، شيخ المحدثين والفقهاء بخراسان، سمع أبا علي الصواف والإسماعيلي، ورى عنه البيهقي، وأبو بكر الخطيب والشيرازي، توفي سنة 8425.

48- هو أبوبكر محمد بن أحمد بن عبدالوهاب الإسفرائيني الرحال، روى عن ابن عدي وطبقته: قال الحاكم إنه يحفظ من حديث مالك وشعبة والثوري ومسعر أكثر من عشرين ألف حديث، توفي سنة 406هـ.

49- انظر الإلماع، صـ 158، 159، 160.

50- هو أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الإسماعيلي الجرجاني، من كبار الشافعية. صنف الصحيح، ومسند عمر، حدث عنه البرقائي، والحاكم. توفي سنة 371هـ.

51- مقدمة ابن الصلاح، انظر: التقييد والإيضاح، صـ 211.

52- تدريب الراوي، ج 2 صـ 79.

53- مقدمة ابن الصلاح. انظر التقييد والإيضاح، صـ 243.

54- الإلماع، صـ 199.

55- المراد بالحرف هنا ما يشمل الكلمة.

56- الإلماع صـ 172.

57- انظر: التقيد والإيضاح، صـ 216.

58- انظر: تدريب الراوي ج 2 صـ 68.

59- انظر: الجامع الصغير ج 2 صـ 3، وقال السيوطي رواه أبو داؤد والحاكم عن جابر، وأحمد وأبو داؤد والترمذي وابن ماجه وغيرهم عن أبي سعيد.

60- الإلماع، صـ 150.

61- تدريب الراوي، صـ 69.

62- مقدمة ابن الصلاح، انظر: التقييد والإيضاح، صـ 229.

63- الإلماع، صـ 187.

64- الإلماع، صـ 185، 186.

65- التقييد والإيضاح، صـ 230.

66– هو يونس بن عبدالله بن محمد بن مغيث، أخذ عن الباجي وأبي بكر الزبيدي، وكتب إليه الدارقطني. وقد ولي قضاه قرطبة في عهد هشام المرواني. وكن من كبار محدثي الأندلس وفقهائها توفي سنة 429.

67– الإلماع، صـ 106.

68– انظر: التقييد والإيضاح، صـ 188.

مراجع البحث

1- ازهار الرياض في أخبار عياض لشهاب الدين أحمد بن محمد المقرى التلمساني – المكتبة المحمدية، الرباط، بدون تاريخ.

2- تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مكتبة القدسي، القاهرة، طبعة 1368هـ.

3- تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ودار إحياء التراث العربي بيروت – بدون تاريخ.

4- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية 1392هـ، 1972م بتحقيق عبدالوهاب عبداللطيف.

5- التعريف بالقاضي عياض لأبي عبدالله محمد عياض، مطبعة فضالة، الرباط، بدون تاريخ.

6- التقييد والإيضاح على مقدمة ابن الصلاح زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى 1389هـ، 1969م بتحقق عبدالرحمن محمد عثمان.

7- الجامع الصغير في أحاديث البشير والنذير لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر بيروت الطبعة الأولى 1981م.

8- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لـ إبراهيم بن علي ابن فرحون، دار التراث القاهرة– بتحقيق محمد الأحمدي أبو النور طبعة 1974م.

9- الصلة لأبي القاسم خلف بن بشكوال، الدار المصرية للتأليف والترجمة طبعة 1966م.

10- العبر وديوان المبتدأ والخبر المعروف بتأريخ ابن خلدون لعبدالرحمن محمد بن خلدون، المكتبة التجارية الكبرى القاهرة طبعة 1939م.

11- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع لـ القاضي عياض بن موسى اليحصبي، دار التراث القاهرة طبعة 1970م.

12- شذرات الذهب في اخبار من ذهب لعبدالحي بن العماد أبو الفلاح، دار المسيرة بيروت طبعة 1979م.

13- طبقات الحفاظ لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، مطبعة استقلال الكبرى، القاهرة، الطبعة الأولى 1392هـ، بتحقيق على محمد عمر.

14- كشف الظنون عن أساس الكتب والفنون لمصطفى عبدالله المعروف بالحاجي خليفة، دار الفكر بيروت طبعة 1982م.

15- المعجم في أصحاب أبو على الصدفي، لمحمد بن عبدالله بن أبوبكر القضاعي المعروف بك الآبار، مكتبة الخانجي القاهرة طبعة 1885م.

16- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لـ/جمال الدين بن تغرى بردي أبو المحاسن، هيئة المصرية العامة لكتاب القاهرة طبعة 1972م.

17- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لـ شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلقان، دار صادر بيروت طبعة 1973م بتحقيق احسان عباس.

18- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لـ محمد إسماعيل باشا البغدادي، وكالة المعارف الجليلة استنبول طبعة 1371هـ، 1951م.